

ICANN70 | منتدى المجتمع الافتراضي - اجتماع اللجنة الاستشارية الحكومية مع مجلس إدارة ICANN
الثلاثاء 23 آذار (مارس) 2021 - 13:00 حتى 14:00 بالتوقيت الشرقي القياسي

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: مرحبًا بكم جميعًا في اجتماع اللجنة الاستشارية الحكومية مع مجلس الإدارة، وصباح الخير، ومساء الخير، هذا هو الاجتماع الثنائي بين اللجنة الاستشارية الحكومية ومجلس الإدارة المقرر لمدة ساعة. لدينا العديد من الأشياء لمناقشتها اليوم ولكن قبل أن نبدأ، اسمحوا لي أولاً أن أرحب بجميع أعضاء مجلس الإدارة في غرفة اللجنة الاستشارية الحكومية على برنامج زووم Zoom وأن أسأل عما إذا كانت هناك أية ملاحظات افتتاحية من جانب مجلس الإدارة.

مارتن بوتزمان: مرحبًا، منال، أنا مارتن، رئيس مجلس الإدارة، ويسعدني كما هو الحال دائمًا استخدام هذه الساعة لإجراء حوار جيد مع اللجنة الاستشارية الحكومية. كما تعلمون جميعًا، ليس هذا هو التفاعل الوحيد مع اللجنة الاستشارية الحكومية. هناك لوائح [يتعذر تمييزه] تُعنى بها كثيرًا ونعتز بها، ومن ثمّ نتفاعل مع [يتعذر تمييزه] مصطلح اخترعه رجل نبيل من إيران، والذي يرمز إلى مجموعة التفاعل مع مجلس الإدارة [يتعذر تمييزه]. ويعرف معظمكم أن لدي احترامًا عميقًا لقدرتكم على التعامل مع [يتعذر تمييزه] الذي لا ينضم إليه الكثير من الدول الجديدة ولكن ينضم إليه زملاء جدد. لذلك لدينا هذه القناة برئاسة مشتركة من قبل منال ويكي بور من جانبنا على أفضل تفاعل ممكن لأن هذا مهم بالنسبة لنا. لذا في الساعة القادمة نتطلع حقا إلى مناقشة أي قضايا قد تكون لديكم، السيدة منال، تفضلي.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً لك، مارتن، وشكرًا لك على قضاء عيد ميلادك معنا اليوم [ضحك] عيد ميلاد سعيد للغاية لك وليوران، أعتقد أمس، لذا احتفل رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي بأعياد ميلادهما خلال أسبوع ICANN.

ملاحظة: ما يلي هو ما تم الحصول عليه من تدوين ما ورد في الملف الصوتي وتحويله إلى ملف كتابي نصي. ورغم أن تدوين النصوص يتمتع بدقة عالية، إلا أنه في بعض الحالات قد تكون غير مكتملة أو غير دقيقة بسبب المقاطع غير المسموعة والتصحيحات النحوية. تنشر هذه الملفات لتكون بمثابة مصادر مساعدة للملفات الصوتية الأصلية، ولكن لا ينبغي أن تُعامل كما لو كانت سجلات رسمية.

لذلك كانت لدينا قائمة طويلة جدًا من الأسئلة، وأنا متأكد من أنكم تلقيتم هذا في البداية. كان لدينا 16 سؤالاً، وحاولنا العمل بالأمس بمساعدة فريق الدعم الرائع لتقليلها إلى خمسة تحت ثلاثة محاور رئيسية. لذلك أمل أن تتمكن من متابعة الأسئلة، ومن ثمّ ربما يمكننا متابعة باقي الأسئلة لاحقاً، ويمكننا أن نرى كيف يمكننا القيام بذلك بشكل أفضل.

أولاً، لدينا إجراءات نطاقات gTLD الجديدة اللاحقة، وبيانات التسجيل WHOIS، والموضوع الثالث هو التخفيف من إنتهاك نظام اسم النطاق. وفيما يتعلق بالإجراءات اللاحقة لنطاقات gTLD الجديدة أولاً بشأن الوضوح وإمكانية التنبؤ بعملية الطلب، يحتفظ أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية بالتحفظات على أداء فريق مراجعة تنفيذ إمكانية التنبؤ الدائم، SPIRT، على وجه التحديد فيما يتعلق بإرشادات التنفيذ 2.3: بمجرد تشكيل SPIRT، يجب على مجلس إدارة ICANN ومنظمة ICANN الدخول في حوار مع SPIRT لتحديد العملية المطلوبة للنظر في استشارة اللجنة الاستشارية الحكومية المستقبلية بشأن نطاقات gTLD الجديدة حيث يمكن أن يكون لاستشارة اللجنة الاستشارية الحكومية الجماعية تأثير محتمل على أي تطبيقات أو البرنامج بشكل عام.

لذلك يتوقع أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية أن يتم الحفاظ على معالجة اللوائح لاستشارة اللجنة الاستشارية الحكومية المقدمة إلى مجلس الإدارة وقسم إرشادات التنفيذ 2.3 - لأنه يمكن تفسير القسم 2.3 من إرشادات التنفيذ على أنه يشير إلى أن استشارة اللجنة الاستشارية الحكومية بالإجماع بشأن نطاقات gTLD الجديدة التي تم تبنيها بعد الإطلاق، ويجب أن تكون تم إرسالها إلى SPIRT دون مناقشة مسبقة بين اللجنة الاستشارية الحكومية ومجلس إدارة ICANN والذي من شأنه بالطبع تقويض معالجة اللوائح لاستشارة اللجنة الاستشارية الحكومية. ولاحظ أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية أهمية الفرصة للمشاركة العادلة والمتساوية في SPIRT من قبل جميع مجتمعات ICANN المهمة.

سأتوقف هنا وأطرح السؤال فقط، هل يتوقع مجلس إدارة ICANN وجود تفاعل بين مجلس إدارة ICANN ومنظمة ICANN واللجنة الاستشارية الحكومية بالتوازي مع مشاوراتها مع SPIRT بشأن مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية ذات الصلة بالإجماع؟

مارتن بوتزمان:

نعم، شكرًا لك على ذلك، أعتقد [يتعذر تمييزه] المرحلة النهائية المتنوعة التي سيتم تبنيها من قبل مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة يوم الخميس. لقد كنا نستعد كثيرًا بشأن هذا الأمر، ويتابع الاجتماع الخاص الفرعي ذلك في مجلس الإدارة بقيادة أفري، وهل يمكنك تناول الأمر من فضلك.

أفري دوريا:

بالتأكيد، يمكنني تناوله قليلاً. نعم، هذه أفري تتحدث. ومتابعة لما قلته، لقد كنا في الأعمال التحضيرية، لقد أمضينا العام الماضي بمساعدة من النوع التنظيمي لبحث هذه القضايا، الآن، لذا فإن أي شيء أقوله هو تمهيدي، وهو قرار المجموعة، وليس قرار مجلس الإدارة بعد. ليست لدينا توصيات حتى الآن ولكني لا أرى أي شيء هناك شخصيًا من شأنه أن يغير اللوائح تجاه مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية. ما أفهمه أن هذا هو، إضافة شيء ما، يمنح اللجنة الاستشارية الحكومية مكانًا آخر لتناول المشكلة، وبما أنه قد تكون هناك مشكلات لا توافق على تقديمها للاستشارة، ومع ذلك لا يزال من المهم أن تقول شيئًا ما وحاول أن يكون لها تأثير.

يمكنني أيضًا رؤية الحالات التي قد يتحدث فيها مجلس الإدارة بعد الحصول على المشورة ومناقشة اللجنة الاستشارية الحكومية مبدئيًا، نحن بحاجة إلى أخذ هذا إلى SPIRT لنرى كيف يتناسب مع التغييرات وتأثيرها على AGB والتطبيقات قبل العودة بإجابة. لذلك أرى أنه أداة أخرى، ومكان، لإجراء المناقشات وإجراء المناقشات مع المجتمع الأوسع بدلاً من مجلس الإدارة فقط. لكنني لا أرى أن هذا يمثل أي نوع من التقليل أو التهوين من

قوة اللوائح للجنة الاستشارية الحكومية للحصول على مشورتها التوافقية وكمشورة اللجنة الاستشارية الحكومية التوافقية، تظل كما هي. شكرًا.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً لكما، مارتن وأفري، وشكرًا لكم على التأكيدات، وأتحقق مما إذا كانت هناك أي متابعات من زملائي في اللجنة الاستشارية الحكومية. أرى بالفعل يد كافوس مرفوعة، من فضلك، تفضل.

ممثل إيران: شكرًا أعضاء مجلس الإدارة المحترمين مارتن وأفري. من وجهة نظري الشخصية، نقوم بإنشاء فئة جديدة بين اللجنة الاستشارية الحكومية ومجلس إدارة ICANN. للحصول على مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية بالإجماع، هذه الفئة ليست ضرورية.

لا شيء يمنع مجلس الإدارة من استشارة أي كيان بخصوص أي قضية تثيرها اللجنة الاستشارية الحكومية بطريقة غير رسمية، لكننا لا نريد أن يكون لهذه الفئة حالة رسمية. يمكنك استشارة أي شخص تتمناه قبل أن تقرر شيئاً ما، لذلك أعتقد أنه لا ينبغي لنا السير في هذا الطريق.

بالإضافة إلى ذلك، وليس المشورة، قد يؤثر استنتاج أو رأي SPIRT بشكل غير مباشر على أعضاء مجلس الإدارة أو قد يضللك بطريقة أو بأخرى. لست بحاجة لذلك، فأنتم مجموعة متميزة من 20 شخصًا، ولستم بحاجة إلى أي شيء. لقد تم انتخابكم، ووافق المجتمع عليكم. نحن لا نعرف تركيبة SPIRT، ولا نعرف درجة مشاركة اللجنة الاستشارية الحكومية وما إلى ذلك، وما إلى ذلك، ولا نريد تجاوزها بالاستنتاج المؤثر الذي توصل إليه الآخرون والذي قد يؤثر على توجيهات مجلس الإدارة.

لذا نقترح أنه إذا كنت ترغب في القيام بذلك، فافعل ذلك بشكل غير رسمي، وبأي طريقة تريدها، لكننا لا نريد إرسال استشارة اللجنة الاستشارية الحكومية الخاصة بنا قبل الذهاب إلى مجلس الإدارة إلى SPIRT. وفي رأيي، لا يتماشى ذلك مع اللوائح، لأن خط عملنا هو اللجنة الاستشارية الحكومية ومجلس الإدارة، هذا كل شيء، ولا نرسل مشورتنا إلى المنظمة الداعمة للأسماء العامة، إلى المنظمة الداعمة للأسماء العامة يومًا ما من تعليقات بلاغنا باللجنة الاستشارية الحكومية في خمس أو ست أو عشر صفحات، لكننا لا نرسلها إلى أي شخص على الإطلاق ولا نريد إرسالها إلى SPIRT. شكرًا لكم.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً لك يا كافوس. أعتقد أن الأمر ليس مفروضًا، ومن الواضح أنه مكان إضافي كما أوضحت أفري، لكنني أرى أيضًا يد فينسينت مرفوعة، ممثل فرنسا. تفضل.

نعم، جزيل الشكر لك، منال. محدثكم فينسينت جويلار من فرنسا للتدوين في السجل الرسمي. شكرًا جزيلاً لمارتن وأفري، وعيد ميلاد سعيد لمارتن بالطبع. شكرًا لك أفري على رأيك في هذه المسألة.

ممثل فرنسا:

هناك فقط جانب أود التأكيد عليه. إن استعداد مجلس الإدارة أو عدمه لتضمين اللجنة الاستشارية الحكومية في الحوار الموصى به في إرشادات التنفيذ 2.3 والتي تنص، كما وصفت منال بالفعل، على أنه سيكون هناك حوار بين مجلس الإدارة ومنظمة ICANN، و SPIRT ولكن بدون اللجنة الاستشارية الحكومية بشأن المسألة التي تقع في مركز امتيازات اللجنة الاستشارية الحكومية. لذلك أنا شخصياً أؤمن بفرنسا، وأعتقد في اللجنة الاستشارية الحكومية أن العديد منا، العديد منا، لديهم هذا الاستجاب حول ما إذا كانت اللجنة الاستشارية الحكومية مرتبطة بجزء من هذا الحوار، سواء كان من نفس الحوار أو حوار موازٍ حول هذه القضية؟ شكرًا جزيلاً.

آفري دوريا:

هل يمكنني أخذ ذلك يا مارتن؟

مارتن بوتрман:

بالتأكيد، من فضلك.

آفري دوريا:

لا أستطيع أن أتخيل أننا نتحدث عن اللجنة الاستشارية الحكومية دون أن تكون اللجنة الاستشارية الحكومية في القاعة، لذا مرة أخرى، أنا أتحدث شخصيًا ولم يتخذ مجلس الإدارة موقفًا. أجد أنه من غير المعقول أن نترك اللجنة الاستشارية الحكومية خارج تلك المحادثة، وأعتقد أنك قد أوضحت وجهة نظر حولها وتوضيحها، كما تعلمون جميعًا، لتعزيز ذلك فقط. لا يمكنني رؤية مجلس الإدارة يتخذ بالفعل مسارًا يترك اللجنة الاستشارية الحكومية خارج القاعة عندما تتم مناقشة اللجنة الاستشارية الحكومية.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً لك، آفري، على التطمينات، وهذا بالضبط ما يهيم اللجنة الاستشارية الحكومية وما أثار القضية برمتها. لذلك أعتقد أنه مع ذلك، نحن مستعدون للمضي قدمًا. مارتن، هل يمكننا الانتقال إلى السؤال التالي؟

مارتن بوتрман:

نعم، بالطبع.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: حسنًا. إذن السؤال التالي، مرة أخرى، بموجب الإجراءات اللاحقة ولكن فيما يتعلق بالتزامات المصلحة العامة أو الالتزامات الطوعية للسجلات، يستمر أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية في إيواء مخاوف جدية وفقًا لمواقف اللجنة الاستشارية الحكومية السابقة بشأن عدم وجود توصيات السياسة بشأن التخفيف من إنتهاك نظام اسم

النطاق مع التقرير النهائي لمجموعة عمل عملية وضع السياسات للإجراءات اللاحقة. تظل قابلية التنفيذ لـ PICS والالتزامات الطوعية للسجلات سؤالاً مفتوحاً نظراً لأن هذا لم يتم تناوله في التقرير النهائي لمجموعة عمل عملية وضع السياسات للإجراءات اللاحقة، في ضوء استشارة اللجنة الاستشارية الحكومية في بيان مونتريال باللجنة الاستشارية الحكومية وأساسه المنطقي على وجه الخصوص والذي ينص على: من المهم بشكل خاص عدم إطلاق جولة جديدة من نطاقات gTLD حتى التنفيذ الناجح لتلك التوصيات التي حددها فريق المراجعة حسب الضرورة قبل أي جولات لاحقة من نطاقات gTLD الجديدة.

وتم اقتراح أنه على الرغم من أن بعض التوصيات مخصصة لتطبيقها من جانب مجلس الإدارة، إلا أن هناك توصيات أخرى يتعين على أقسام أخرى من المجتمع تنفيذها. وسيكون من المفيد لمجلس الإدارة مراقبة التقدم المحرز بشأن جميع التوصيات ودعم أقسام أخرى من المجتمع لتنفيذ التوصيات الموجهة إليهم.

تدرك اللجنة الاستشارية الحكومية أن عددًا من التوصيات وربما تم المضي قدمًا بها في عمل المنظمة أو مجلس الإدارة أو المجتمع. ونود أن نلاحظ أن اجتماع ICANN 70 سيكون منعطفًا مناسبًا لمثل هذه المناقشة والتحديث في ضوء اعتماد المنظمة الداعمة للأسماء العامة للتقرير بشأن الإجراءات اللاحقة.

لذا فإن السؤال المطروح هو، ما هي أفكار مجلس إدارة ICANN بشأن الخطوات التالية لتخفيف إنتهاك نظام اسم النطاق، لا سيما فيما يتعلق بتشغيل الطريقة الشاملة المذكورة في التقرير النهائي لمجموعة عمل عملية وضع السياسات للإجراءات اللاحقة وعلى نطاق أوسع. وفيما يتعلق بإنتهاك نظام اسم النطاق والمشكلات الأخرى ذات الصلة، نود أن نسأل مجلس الإدارة تحديدًا ما إذا كان بإمكانهم تقديم مستجدات إلى اللجنة الاستشارية الحكومية بشأن دراستهم المستمرة وتنفيذ استشارة اللجنة الاستشارية الحكومية، من اجتماع ICANN 66 في مونتريال بشأن توصيات فريق عمل التنسيق والاتصالات التي

تم تمييزها على أنها شرط أساسي أو مرتفع الأولوية، وهي التوصيات المدرجة، ولن أتطرق إلى الأرقام ولكن سأتوقف هنا.

شكرًا لكم على ذلك، حقًا. بالنسبة لتوصيات فريق عمل التنسيق والاتصالات، لن نضطر إلى [يتعذر تمييزه] إجبار المنظمة الداعمة للأسماء العامة على تبني تلك التوصيات، ولا يمكننا اتخاذ قرارات سياسية أحادية الجانب. وفي هذا الصدد، نشكركم على تقديم توضيحات حول الموضوعات الواردة في بيان مونتريال والمراسلات التي أجريناها منذ ذلك الحين، واتفق على أنه يجب أن يكون هناك فهم مشترك واضح لأدوار ومسؤوليات المجتمع. بالنسبة لتوصيات الإجراءات اللاحقة، أفري، هل هذه أنت؟

مارتن بوتزمان:

إنه إما بيكي أو أنا، ويمكنني أن أبدأ أو تبدأ بيكي، حسب اختياركم.

أفري دوريا:

تفضل.

بيكي بير:

عند النظر في قضايا مثل الالتزامات الطوعية للسجلات وتلك المناقشات ونوع من قدرة مجلس الإدارة على -- أعتقد أن هذا هو السؤال هنا، -- وقدرة مجلس الإدارة على إنفاذ العقود. ونظرًا لأن الظروف مختلفة تمامًا الآن عما كانت عليه في الجولة الأخيرة، فهذا أمر يتعين علينا أن نلقي نظرة عليه فيما يتعلق بكيفية عمل ذلك وما الذي يجعل RVC قابلة للتنفيذ، وهي بالفعل قابلة للتنفيذ ومن الممكن الحصول على عقود عندما نصل إلى إنتهاك نظام اسم النطاق، فهل من الممكن إبرام عقود خارج المهمة؟ نعتقد أن الإجابة هي لا، ولكن ما الذي تعنيه بالضبط في بعض هذه القضايا من حيث هل هي بالداخل أو الخارج، وماذا يعني ذلك تمامًا؟

أفري دوريا:

لذلك سيكون هناك بالتأكيد كل هذه القضايا، القضايا التي لها علاقة بما يمكن أن يكون في العقد، والقضايا المتعلقة بالتحديد مع RVCS، ستكون هناك حاجة إلى مزيد من التحليل القانوني حول ذلك لأنه يتعين علينا توخي الحذر وعدم التعاقد أو تحمل التزامات لا يمكننا تنفيذها. وقد أصبح هذا نوعاً من الأساس في الكثير من هذه المناقشة، هل تدخل في المهمة، وهل يمكننا إيجاد طريقة لفرض الامتثال؟ شكرًا.

بيكي، هل يمكنك استكمال ذلك؟

مارتن بوتزمان:

بيكي بير:

نعم، أعتقد أن نقاط أفري صحيحة تمامًا. نريد التأكد من أن لدينا طريقة موضوعية لفرض أي من الالتزامات التي تتعهد بها السجلات فيما يتعلق بتشغيل سجل المنطقة ونريد بالتأكيد التأكد من أنها تقع ضمن اختصاص ICANN وأن الالتزامات الطوعية مصممة بحيث تكون قابلة للتنفيذ في إطار مهمة ICANN. فإلى الحد الذي يطلب فيه مجلس الإدارة من عملية وضع سياسات الإجراءات اللاحقة التفكير في هذه المشكلة، كنا نبحث كثيرًا عن المدخلات حول طرق التأكد من أن الالتزامات التي تم التعهد بها في الالتزامات الطوعية للسجلات كانت في الواقع قابلة للتنفيذ بشكل كامل ضمن اختصاص ICANN بحيث يمكن للجميع - يمكن تلبية توقعات جميع المعنيين.

وفيما يتعلق بتوصيات فريق عمل التنسيق والاتصالات الأخرى، أعتقد كما قال مارتن، كان هناك عدد كبير منها من توصيات السياسة التي تمت إحالتها إلى المنظمة الداعمة للأسماء العامة لأن المنظمة الداعمة للأسماء العامة لديها السلطة فيما يتعلق بوضع السياسات التي لا يملكها مجلس الإدارة. كان هناك عدد من العناصر الأخرى التي أشار إليها مجلس الإدارة - أو أن اللجنة الاستشارية الحكومية أشارت إلى أنها كانت قلقة بشأن استكمالها قبل الجولة التالية من نطاقات gTLD الجديدة، وشيئين يمكن قولهما حول ذلك. الأول، كما ناقشنا مثل مجلس الإدارة، ناقشت مجموعة اللجنة الاستشارية الحكومية، أن

فكرة الإكمال قد يكون من الصعب للغاية تحديدها. ولكن الشيء الآخر هو أن هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به والكثير من الطرق قبل أن نصل إلى نقطة جولة نطاقات gTLD الجديدة. لذلك هناك متسع من الوقت لمواصلة العمل على توصيات فريق عمل التنسيق والاتصالات تلك.

اتخذ مجلس الإدارة خطوات بشأن عدد من توصيات فريق عمل التنسيق والاتصالات، وقبل ستة منها، بما في ذلك الرقم 1 فيما يتعلق بجمع البيانات، و17، و21، و22، و31. نحن نتفهم أن ICANN، أن المنظمة قد أكملت تنفيذ 17 والتنفيذ قيد التقدم للتوصيات الأخرى المقبولة، ونحن نتفهم أن اللجنة الاستشارية الحكومية لديها بعض المخاوف بشأن ما إذا كانت هناك حاجة إلى وضع سياسات إضافية للتنفيذ الكامل للرقم 17، وهذا قيد التنفيذ والمناقشة بين مجموعة عمل السلامة العامة وICANN والمنظمة.

بالنسبة لأولئك الذين يحتاجون إلى موارد إضافية للتنفيذ، سيخضعون لعملية تحديد الأولويات والتخطيط التي يعتمدها مجلس الإدارة، وأعتقد أنه كان لديكم جلسة جيدة جدًا مع [يتعذر تمييزه] حول هذه العملية بالأمس، لذا سنمضي نوعًا ما قدمًا في كيفية تنظيم الموارد للقيام بهذا العمل.

وافق مجلس الإدارة لاحقًا على 11 توصية أخرى بنقلها من الحالة المعلقة، بما في ذلك عدد من العناصر في قائمة اللجنة الاستشارية الحكومية، ثم التوصيات المتبقية التي أبرزتها اللجنة الاستشارية الحكومية في الأرقام 9 و12 و16 و25 و27 و29 و32 - 35، كما أشار مارتن، تم تمريرها إلى المنظمة الداعمة للأسماء العامة لوضع السياسات.

ولقد تلقينا توصيات مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة بشأن آليات حماية الحقوق. نتوقع تلقي توصيات الإجراءات اللاحقة قريبًا، وسنقوم بالتقييم - بمجرد استلامنا لها، وسنقوم بتقييم كيفية قيام مجموعات المجتمع هذه بتقييم أهمية توصيات فريق عمل التنسيق والاتصالات.

هناك ثلاث توصيات تمت ملاحظتها من قبل اللجنة الاستشارية الحكومية والتي لا تزال في حالة انتظار. رقم 5، المتعلق بجمع بيانات السوق الثانوية، ورقم 14 و15 المتعلقين بالتفاوض وتعديل عقود ICANN المتعلقة بإجراءات مكافحة الانتهاك، ومجلس الإدارة - نتفهم أن هناك عملاً مستمرًا جاريًا مع الرقم 5، بما في ذلك جميع توصيات جمع البيانات.

وفيما يتعلق بالرقمين 14 و15 على وجه الخصوص، فقد طلبنا من المنظمة تسهيل جهود المجتمع لتطوير تعريف مقبول لنوع إنتهاك نظام اسم النطاق الذي يقع ضمن اختصاص ICANN - ونحن نتابع مناقشة المجتمع حول الإنتهاك عن كثب ونعمل بجد للغاية من خلال المنظمة، من خلال DAAR وعدد من الجهود الأخرى، للتأكد من أن المجتمع لديه المعلومات التي يحتاجها لفهم حالة مسارات الإنتهاك المختلفة هذه وفهم العمل الجاري في المجتمع.

لقد بذلنا بعض الجهود من غرفة الأطراف المتعاقدة في هذا الصدد وأعتقد أن ورقة جيدة ومفيدة للغاية من [يتعذر تمييزه] من خلال تقرير DAAR لفهم نوع حالة ومستوى نشاط الإنتهاك الجاري، وأنا نعلم أننا سنقضي وقتًا أطول بكثير في الحديث عنها. وكما قلت، فيما يتعلق بإسهامات اللجنة الاستشارية الحكومية من بيان مونتريال، لدينا قدر معقول للمضي قدمًا في تنفيذ توصيات الإجراء اللاحق وما شابه ذلك، وستتابع ذلك بشكل واضح وشفاف وبالتشاور الكامل مع اللجنة الاستشارية الحكومية.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً بيكي على هذا الرد الشامل. أرى ممثل المملكة المتحدة وسويسرا في قائمة الانتظار، لذا اسمحوا لي أن أعطي الكلمة لهم حتى نتمكن من المضي قدمًا. لا يزال لدينا ثلاثة أسئلة يجب تغطيتها. ممثل المملكة المتحدة، تفضل.

ممثل المملكة المتحدة:

نعم، مساء الخير، نايجل هيكسون، اللجنة الاستشارية الحكومية بالمملكة المتحدة، وشكراً جزيلاً لك، بيكي ومارتن، على هذه النظرة الشاملة، ومارتن، عيد ميلاد سعيد، أعتقد أنني فاتني ذلك سابقاً.

لذا بيكي، على وجه الخصوص، كان هذا مفيداً للغاية، وسننظر بالتأكيد في ردك بعناية شديدة. وكما استنتجت بحق، كانت هناك مجموعة كاملة من التوصيات، بعضها يتعلق بالسياسة والبعض الآخر بالمنظمة وقضايا أخرى. وكما تعلمون جميعاً، من الواضح أن المنظمة الداعمة للأسماء العامة في تقريرها الشامل حول الإجراءات اللاحقة قد التقطت عددًا من المشكلات ولكنها لم تستنتج بالضرورة بعض هذه التوصيات وستنظر بعناية شديدة في ذلك. من الواضح أنه وفقاً لروح مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية، لا أعتقد أن هناك أي شيء محدد للقول بضرورة تنفيذ هذه التطبيقات بين جزء واحد من تنفيذ السياسة أو جزء آخر من تنفيذ السياسة؛ وفي الواقع، يجب على المرء أن يأخذ نظرة براغماتية وشاملة حول هذا الموضوع.

ولكن فيما يتعلق بالمضي قدماً، كل ما أود قوله، في مرحلة ما، أعتقد أنه سيكون من المفيد جداً وجود نوع من الجدول، نوع من المستندات المرجعية التي يمكننا العمل عليها معاً لتتبع مكان التوصيات المختلفة وكيف يجري المضي قدماً. لكن شكراً جزيلاً، حقاً، على المعالجة الشاملة لهذا السؤال. شكراً لكم.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكراً جزيلاً لك، نايجل. ممثل سويسرا، جورج.

ممثل سويسرا:

شكراً جزيلاً منال. مرحباً بكم جميعاً. عيد ميلاد سعيد يا مارتن وعيد ميلاد سعيد متأخر ليوران. من الجيد أن أكون هنا معاً، على الرغم من ذلك تقريباً. أعتقد أن نايجل أنساني، لذلك سأعيد التأكيد على أنه سيكون من المفيد جداً بالنسبة لنا أن يكون لدينا وثيقة تتبع

مشتركة وعامة لجميع توصيات فريق عمل التنسيق والاتصالات التي تدرج تحت هذا الشرط الأساسي أو الفئات ذات الأولوية العالية حتى نتمكن من الحصول على نظرة عامة على من يتعامل مع ماذا وإلى أي مدى تم الوفاء بكل من التوصيات، سواء كان ذلك مع منظمة ICANN أو مع المنظمة الداعمة للأسماء العامة أو أجزاء أخرى من المجتمع، ومسؤولية المضي قدمًا حتى يكون لدينا صورة مشتركة، وهذا سيسمح لنا بتقييم مدى استجابة المجتمع ككل لمشورة بيان مونتريال. لذلك أمل أن يكون هذا ممكنًا وأشكركم كثيرًا.

شكرًا لك يا جورج ونايجل. دعني أقول، هناك وثائق، لكنني أعتقد أنه من المنطقي بالنسبة لنا تمرير طلب اللجنة الاستشارية الحكومية لنوع من التوثيق المركزي الشامل على المنظمة.

بيكي بير:

هل لي أن أدلي بتعليق من فضلك.

يوران ماربي:

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: تفضل.

أريد أن أعود إلى حقيقة أننا تلقينا مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية من اجتماع مونتريال وطرحنا أسئلة حول ذلك وتلقينا إجابات مرة أخرى على هذه الأسئلة إلى - وكان ذلك جزءًا من مداوات مجلس الإدارة للتعامل مع هذا الأمر، وفي هذه الرسائل أدركت اللجنة الاستشارية الحكومية بنفسها أن بعض هذه الأشياء تنتمي إلى مجلس الإدارة ولكن لأجزاء أخرى من مجتمع ICANN وفي مداوات مراجعات فريق عمل التنسيق والاتصالات حيث فعلنا سابقًا والتي ربما يعرفها البعض منكم لأنكم اتبعت تلك العملية، كنا كثيرًا حريصين على المضي قدمًا، وهو ما نقوم به طوال الوقت بتوصيات مختلفة، وتم تأجيل

يوران ماربي:

العديد من تلك التوصيات الواردة في مراجعة فريق عمل التنسيق والاتصالات إلى عملية وضع السياسات.

وتعريف الإنتهاك، الذي لا يدعمه المجتمع، ينتمي إلى المنظمة الداعمة للأسماء العامة. لذلك أريد فقط تذكير اللجنة الاستشارية الحكومية وربما أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية الجدد، إذا كنتم فقط [يتعذر تمييزه] مشورة داخلية، فقد يقودك ذلك إلى نتيجة واحدة. ولكن إذا نظرت إلى التوضيح الذي قدمته اللجنة الاستشارية الحكومية إلى مجلس الإدارة، فستحصل على إجابات لبعض الأسئلة.

شكرًا جزيلاً.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً لك، يوران، وسيتم توفير جميع المعلومات خصيصًا لصالح زملاء اللجنة الاستشارية الحكومية الجدد، بالطبع.

وإذا لم تكن هناك طلبات أخرى للتحديث، فربما يمكننا الانتقال إلى الموضوع التالي، وهو إنتهاك نظام اسم النطاق، لذلك ليس أسهل. والسؤال - وأعتذر عن الاطلاع على المعلومات الأساسية، ولكن بالأمس عندما أعدنا صياغة الأسئلة، قمنا بدفع بعض الرسائل في معلومات الخلفية، لذا فأنا مضطر لقراءتها لضمان نقل كل ما اتفقنا عليه.

لذا فإن تقرير SSR2 يسلط الضوء على عدم إحراز تقدم جوهري في التخفيف من إنتهاك نظام اسم النطاق. وإذا تم تنفيذ العديد من التوصيات الواردة في التقرير بشكل فعال، فقد تساعد في تعزيز أمن واستقرار ومرونة DNS.

يدعو تقرير SSR2، من بين أمور أخرى، إلى تحسين إدارة الأزمات، وهي التوصية 4، وتحسين استمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث، التوصية 7، تعزيز المراقبة

والامتثال، التوصية 8 - وزيادة الشفافية والمساءلة في الإبلاغ عن شكاوى الانتهاك،
التوصية 13.

السؤال هو، ما هو رأي مجلس الإدارة بشأن استنتاجات تقرير SSR2 بشأن إنتهاك
نظام اسم النطاق بشكل عام، وخاصة بشأن إمكانية التنفيذ السريع للتوصيات 4 و 7 و 9
و 13 التي يبدو أنها تتماشى مع ممارسات معايير الأمن السيبراني؟

شكرًا على السؤال يا منال. لدينا اثنان من مسؤولي الاتصال.

مارتن بوتزمان:

دانكو؟

اسمي دانكو جيفتوفيتش، وأنا أحد مسؤولي الاتصال والرئيس المشارك لمجموعة التركيز
[يتعذر تمييزه] حول SSR2، وسأحاول أن أكون موجزًا لمصلحة الوقت، وبالطبع
يمكنكم طرح بعض الأسئلة الإضافية.

دانكو جيفتوفيتش:

لذا يرحب مجلس الإدارة كثيرًا بتقرير SSR2 لأنه تقرير طويل الأمد. كان لدينا كما
تعلمون بعض التحديات في التاريخ، ولكن لدينا الآن التقرير ونحن ممتنون لذلك ونشكر
أعضاء المجتمع الذين قاموا بالعمل الجاد وأنشأوا تلك الوثيقة المهمة. لذا يحتوي التقرير
على العديد من التوصيات، وأعتقد أن هناك 63 منها، وهذا يضيف إلى العدد الكبير من
توصيات المجتمع التي لدينا بالفعل.

أولاً لا تزال فترة التعليق العام مفتوحة، وأعتقد أنه سيبقى حتى 8 نيسان (أبريل) بناءً
على طلب اللجنة الاستشارية الحكومية، ويرحب مجلس الإدارة باللجنة الاستشارية
الحكومية في عملية التعليق العام، لذلك عندما نتلقى ذلك، سننظر في جميع التفاصيل من

تقرير SSR2 هذا وحاول – ولا تحاول، ولكن العمل وفقاً للوائح المنصوص عليها في 25 تموز (يوليو) من هذا العام.

وبالنظر إلى التقرير، هناك عدد كبير من التوصيات. يمكننا تجميعها. تم تحديد بعضها، واتفقنا على أنها مهمة جداً. بعض التوصيات محددة نوعاً ما في الطريقة التي تسير بها مع الطريقة التي صيغت بها التوصية، وأنها تتعارض مع العملية التصاعديّة التي تنص عليها اللوائح. ولذلك يتعين علينا مراقبة اللوائح ودور مجلس الإدارة ليس إنشاء سياسة ولكن قبول توصيات السياسة من قبل هيئة وضع السياسات. ولذلك سيتعين علينا التعامل مع المنظمة الداعمة للأسماء العامة مع بعض التوصيات ومراقبة التعريف الذي لدينا في اللوائح حول عملية وضع السياسات ودور التفاوض الطوعي مع الأطراف المتعاقدة.

لذلك لا أعرف ما إذا كانت هناك أي أسئلة محددة بشأن جزء SSR2، وأعتقد أن بيكي ذكرت بالفعل بعض الجوانب المتعلقة بانتهاك نظام اسم النطاق الموجودة أيضاً في التقرير. ونعتقد أن توصيات التقرير ستساعد مناقشات المجتمع أيضاً حول مشكلة انتهاك نظام اسم النطاق العامة.

منال، الكلمة لك مرة أخرى.

مارتن بوتزمان:

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكراً جزيلاً لك، دانكو، وتحقق مما إذا كانت هناك أي تعليقات متابعة من زملائي في اللجنة الاستشارية الحكومية. وخلافاً لذلك، أعتقد أننا مستعدون للانتقال إلى الموضوع التالي.

معذرة، لدي أوليفر من المفوضية الأوروبية. تفضل.

ممثل المفوضية الأوروبية:

عذراً، مرحباً أوليفيه برينجر، مجرد سؤال متابعة قصير حول ما أوضحه دانكو. لذلك إذا فهمت جيداً، فسوف تتابع التوصيات الواردة في تقرير SSR2 من جانب وستعود إلى المنظمة الداعمة للأسماء العامة لعملية التطوير المستقبلية، ومن جانب آخر، ستشارك مع الأطراف المتعاقدة على أساس تطوعي لمعرفة إذا كان من الممكن تنفيذ بعض التوصيات. وأعتقد أن التوصيات التي تغطيها في هذا المستوى الثاني هي توصيات تتعلق بالإنفاذ التعاقدية. هل فهمي صحيح؟ شكراً لكم.

دانكو جيفتوفيتش:

بشكل عام، أود أن أقول نعم، هذان مستويان لكيفية عمل مجلس الإدارة. لم نقم - في هذه اللحظة، ومازلنا ندخل في تفاصيل جميع التوصيات لأن مسار المنظمة يعد وثيقة التحليل هذه لمجلس الإدارة. وهي عملية معقدة نوعاً ما أيضاً، نظراً لطول وقت إجراء المراجعة، فقد تغيرت بعض التأثيرات بالفعل أثناء عملية المراجعة. وعلى سبيل المثال، فإن أحد العناصر التي تم ذكرها في سؤال اللجنة الاستشارية الحكومية يتعلق بتحسين إدارة الأزمات. ولذلك قمنا بتحسين نظام إدارة الأزمات بشكل كبير، وعلى رأس ذلك لجنة الأزمات التابعة لمجلس الإدارة، وهناك وظيفة أزمات وطريقة التعامل مع الأزمات داخل منظمة ICANN، ومنظومة ICANN الآن مختلفة قليلاً عما يصوره بيان المشكلة في تقرير SSR2.

ولذلك سنقوم أيضاً من خلال تحليل التوصيات بإيجاد طرق ملموسة للعمل وفقاً لها، وإصدار تعليمات إلى مجلس الإدارة للعمل، ولكن يجب أن أشير إلى أن الإجراءات والتوصيات يجب أن تمر عبر عملية تحديد الأولويات الإضافية، لأن هناك الكثير من العمل المطلوب منا، لذلك سنحاول إيجاد طريقة لإيجاد الأولويات والعمل عليها من خلال مخطط عملية المجتمع من خلال [يتعذر تمييزه]

يوران ماربي:

تتمتع الأطراف المتعاقدة مع ICANN ككل بمساحة واسعة، والطريقة الوحيدة التي يمكننا بها سد هذه الفجوة هي إذا مرت بعملية يقودها المجتمع، تبدأ باللوائح داخل المنظمة الداعمة للأسماء العامة المسؤولة عن صنع السياسات من خلال نموذج أصحاب المصلحة المتعددين، وهو المكان الذي يصبح فيه نوعاً ما قابلاً للتنفيذ من خلال الأطراف المتعاقدة. لقد قبلوا هذا الثقب طالما أنه يمر عبر نموذج أصحاب المصلحة المتعددين. وهو جزء متأصل من النموذج، نعم إنه مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة، لأنك كنت جزءاً من اتخاذ قرار بشأن ذلك ومن المهم تذكره.

الأمر الثاني، هناك الكثير من النقاش حول تقرير SSR2، حيث يحصل مجلس الإدارة باستمرار على معلومات من أجزاء مختلفة من المجتمع، والكثير من الآراء حول جودة التقرير، ومحتوى التقرير، والمقترحات حول هذا التقرير، وأعتقد أنه من المهم التفكير، وأنا أستمع إلى كل تلك الآراء قبل أن يمضي مجلس الإدارة قدمًا، وهذا يحتوي أيضًا على بعض الأشياء، ويحتوي بالتأكيد على بعض الأشياء التي يجب أن تكون جزءاً من عمليات مجتمع ICANN لأن نموذج أصحاب المصلحة المتعددين - متى يتعلق الأمر بأشياء مثل تعريف الإنتهاك، فلدينا تعريف صارم للغاية، وتعلمت ذلك في جلسات أخرى ولكن أعتقد أنه من الجيد لأعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية الفرديين الرجوع والتحقق من القانون الفعلي، وبعض الأشياء التي تظهر في الواقع لا تتعارض مع القوانين المحلية والعلامات التجارية وحرية التعبير، فهذه مادة معقدة للغاية. شكرًا لكم.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً لك يوران ودانكو والجميع. إذن لا يزال لدينا سؤالان، لكن يمكنني أن أرى يد كافوس مرفوعة. فإذا كان بإمكانك الإيجاز، من فضلك، تفضل.

نعم، باختصار شديد. كما ذكرت عندما تم تقديم المشكلة إلى اللجنة الاستشارية الحكومية، نحتاج إلى توخي الحذر الشديد بشأن الإطار الزمني لذلك، وتنفيذ التوصية، ونحتاج إلى

ممثل إيران:

التأكد من أنه تم تنفيذه بشكل صحيح ويجب أن يكون هناك كيان ما أو بعض التدابير أو بعض الترتيبات لمعرفة ما إذا تم تنفيذها بشكل صحيح وما إذا كانت هناك حاجة أثناء التنفيذ إلى نوع من التعديل، لذا فإن نوعاً من القواعد التي يجب تطبيقها لا يوجد بها نوع ما، على سبيل المثال، كيان الإشراف على التنفيذ لمعرفة ما إذا تم تنفيذها بشكل صحيح. هذا ما أشرت إليه في الاجتماع وأرغب في رفعه إلى أعضاء مجلس الإدارة الموقرين. شكراً لكم.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكراً جزيلاً لك يا كافوس. آسف، مارتن، لقد أردت -

شكراً لك كافوس على ملاحظتك.

مارتن بوتزمان:

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: ولفت الانتباه إلى تعليقات جيف في الدردشة أيضاً، ولكن في غضون ذلك، دعنا ننتقل إلى القسم التالي والسؤال التالي. وهذا يخضع لبيانات التسجيل وWHOIS، وتكرر اللجنة الاستشارية الحكومية موقفها المعبر عنه في بيان أقلية اللجنة الاستشارية الحكومية في التقرير النهائي للمرحلة الثانية من EPDP بأن بيانات WHOIS المستخدمة لعدد من الأنشطة المشروعة بما في ذلك مساعدة سلطات إنفاذ القانون في التحقيقات، وتساعد الشركات في مكافحة الاحتيال وإنتهاك استخدام الملكية الفكرية وحماية مصالح العامة والمساهمة في ثقة المستخدم في الإنترنت كوسيلة موثوقة للمعلومات والاتصالات.

كان المجتمع يناقش إصلاح سياسة WHOIS لعدة سنوات. وهناك حاجة لإنهاء العملية وإنشاء SSAD عملية دون تأخير للأسباب المبينة أعلاه. إذن كيف سيضمن مجلس الإدارة التنفيذ السريع لـ SSAD؟

يوران ماربي:

شكرًا لك، وأيضًا على EPDP، لدينا ثلاثة مسؤولي اتصال، وبيكي، كان نظام WHOIS مفتوحًا بالكامل بموجب القانون العام لحماية البيانات - جاء. لقد تعاملنا مع سلطات حماية البيانات في أوروبا لجعل معظمها مفتوحًا بشكل مستمر وسحب بعض المعلومات وحاولنا اكتشاف طرق مختلفة لتسهيل الوصول إلى البيانات التي تم سحبها. قاعدة بيانات WHOIS ليست قاعدة بيانات واحدة، فهي عدة أطراف متعاقدة - ولكنها ليست شيئًا واحدًا مهمًا، فهي ليست للاستخدام التجاري. المسجل الفعلي، المشتري - يأتي من السجل. السبب هو أن لدينا سياسة تنص على أنه على المسجل القيام بذلك، ولكن الأمر متروك لهم للتأكد من أنها معلومات صحيحة. ماذا يحدث عندما ندرك أنه ليس كذلك، نتواصل مع الأطراف المتعاقدة وإما أن نتأكد من وجود المعلومات أو أن هناك أشياء أخرى يمكننا القيام بها، ولكن من المهم - لا يتم استخدام هذا في الفوترة أو أي خدمات أخرى، إنه دفتر هاتف وقد تم فتحه.

لذلك كان اقتراحنا الأصلي لمنظمة ICANN هو جعل منظمة ICANN مسؤولة قانونًا عن القيام بما يسمى اختبار التوازن. لم نتلق إجابات من المفوضية الأوروبية أو سلطات حماية البيانات، الشيء الوحيد الذي كان المجتمع - كان يخرج به هو علامة النظام. ووفقًا للقانون - فإن الأطراف المتعاقدة هي التي تقوم باختبار التوازن النشط وتحمل المسؤولية القانونية عن ذلك.

مع ذلك، لم يفعل أحد هذا من قبل. لم يقم أحد ببناء أي نظام مثل هذا، لأن الحديث عن نظام قد يكون به أشخاص من تطبيق القانون في أكثر من 190 دولة حول العالم وبطريقة آمنة وفقًا للقانون العام لحماية البيانات، [يتعذر تمييزه] غير قانوني أو غير مقبول بالمعنى الذي نحن فيه ويجب أن تأخذ في الاعتبار بعض تشريعات القانون العام لحماية البيانات، وبعض الأشياء، ولكن طالما أن اختبار التوازن يتم بواسطة الطرف [يتعذر تمييزه]، فإنه لا يتخذ قرارات بهذا المعنى.

لكني أخبركم، سيستغرق الأمر وقتًا للتصميم والبناء، وقد قررنا القيام بذلك في مرحلة التصميم قبل أن يتخذ مجلس الإدارة القرار بالفعل. أمل أن يكون ذلك مفيدًا، وأود أن أطلب من بيكي أن تضيف إليه.

بيكي بير:

شكرًا لك، يوران. أنا بيكي بور، للسجل. لذلك كما أشار يوران، فإن الأيام الأخيرة من فترة التعليق على التوصيات من المرحلة 2، بما في ذلك SSAD - وقد أقررنا جميعًا أن هذا مشروع معقد للغاية وأنه لكي يقوم مجلس الإدارة بعمله، وهو تحديد ما إذا كانت توصية السياسة في مصلحة المجتمع وICANN، فنحن بحاجة إلى معلومات إضافية، وسنحتاج إلى معلومات إضافية.

نعرف الآن بعض المعلومات الإضافية التي سنحتاجها وسنتعلم بلا شك من المجتمع من التعليقات وأجزاء أخرى منها، وفي الواقع طلبت المنظمة الداعمة للأسماء العامة بعض المعلومات المهمة من أجل فهم تكلفة وفوائد هذه العملية. ونتوقع المضي قدمًا، ونطلب من المنظمة بدء مرحلة التصميم التشغيلي لجمع أنواع المعلومات التي نحتاجها لاتخاذ قرار والعمل بفعالية على أي توصيات يقبلها مجلس الإدارة.

وفي غضون ذلك، وإدراكًا لمشورة اللجنة الاستشارية الحكومية ورغبتها في الحصول على شيء ما - وبعض التحسينات في هذه الأثناء، كانت المنظمة في مناقشات مع الأطراف المتعاقدة فيما يتعلق بالتحسينات التي يمكن إجراؤها. وكما تعلمون جميعًا، قام أمناء السجلات، على سبيل المثال، بإنتاج بعض الأوراق الخاصة بالطلبات الفعالة، وتواصل المنظمة العمل مع الأطراف المتعاقدة للحصول على أي نوع من الكفاءات التي يمكننا الحصول عليها وتنفيذها في الوقت نفسه حيث تكون مرحلة التصميم التشغيلي جارية وباعتباره مجلس الإدارة - حيث تقوم المنظمة بجمع المعلومات التي يحتاجها مجلس الإدارة للمضي قدمًا في ذلك.

لذلك بالطبع نحن - وأعتقد أن الإجابة هي - تم تصميم ODP لتوفير نوع المعلومات التي نحتاجها للتنفيذ السريع. سيستغرق القيام بذلك وقتاً بسبب تعقيد ذلك، ولكن في غضون ذلك، تعمل المنظمة مع الأطراف المتعاقدة لتحسين الوظيفة الموجودة من خلال المواصفة [يتعذر تمييزه] في المرحلة 1.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكراً جزيلاً بيكي ويوران. كافوس هل هذا طلب جديد للتحدث؟

ممثل إيران: نعم سؤال بسيط، إما إلى بيكي أو يوران أو للجميع. ما هو الإطار الزمني الذي نبحث عنه لتطبيق SSAD؟ بشكل تقريبي؟ شكراً لكم.

مارتن بوتزمان: يوران؟

يوران ماربي: لا أريد أن أجيب على هذا السؤال قبل أن نبدأ العمل في تحديده. عندما يقرر مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة تنفيذ سياسة ما، فإن مهمتنا هي تحقيق ذلك. لذلك ليس الأمر كما لو أننا - سيكون استثماراً كبيراً، الكثير من العمل، لكنني أفضل أن أعود بذلك عندما نكون أعمق قليلاً في مرحلة التصميم الفعلية.

أعني، عليك التفكير في الأمر: كيف تحدد هوية المستخدم في المرة الأولى دون مقابلته؟ كيف نعرف أن هذا الشخص هو في الواقع كافوس يتحدث وليس شخصاً وهمياً؟ أعتقد أنه أنت يا كافوس، لكن كيف نعرف ذلك حقاً؟ لذلك هذا هو أحد التعقيدات معها.

ممثل إيران: هذا هو بالضبط السؤال الذي كان لدي. لذا أعتقد أنك قد تعود إلى ICANN 71 أو 72 وتطلعنا على الإطار الزمني - أمل أن تجد الإجابة في 71 أو 72. هل لديك هذه الإجابة بحلول ذلك الوقت؟ شكرًا لكم.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا لك كافوس ويوران. لا يزال لدينا سؤال واحد آخر لنغطيه وستدقنا فقط متبقيّة. لذلك إذا انتقلنا إلى سؤالنا الأخير، أيضًا بشأن بيانات التسجيل وWHOIS. إمكانية الوصول ودقة بيانات تسجيل اسم النطاق المهمة لتقليل إنتهاك نظام اسم النطاق. كانت هذه البيانات أداة تحقيق رئيسية لإنفاذ القانون وشركائها في مجال الأمن السيبراني في توليد خيوط تحقيق، وعزو الجريمة وتحديد ضحايا الجرائم الإلكترونية.

هل يتصور مجلس الإدارة إجراءات قصيرة الأجل، على سبيل المثال من حيث الإنفاذ التعاقدية للمساعدة في تحسين دقة بيانات تسجيل اسم النطاق؟

بيكي؟

مارتن بوتزمان:

بيكي بير: يتم تقديم مستجدات وموجز إلى مجلس الإدارة بانتظام من خلال امتثال ICANN بشأن الإنفاذ التعاقدية. وكما تعلمون جميعًا، كان هناك جاري تدقيق السجلات وتدقيق أمناء السجلات، ونحن نتحقق من الامتثال بشكل متكرر جدًا لفهم كيفية عمل الامتثال، وما إذا كان لديه الأدوات التي يحتاجها للامتثال وما شابه.

أعتقد أن البيانات حول أنواع الشكاوى التي يتلقاها الامتثال بما في ذلك الشكاوى المتعلقة بالدقة متاحة للعامة، والتقارير العام عنها. هناك شكاوى حول الدقة ونعلم أن هذا أمر يتابعه قسم الامتثال ويتابعه طوال الوقت.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً لك، بيكي. يوران؟

يوران ماربي: أريد تعزيز حقائق نظام WHOIS، حيث تأتي البيانات من المسجل لمالك اسم النطاق وليس من الأطراف المتعاقدة. وفي بعض الأحيان في المناقشات، يبدو أن هذا نظام أنشأه الطرف المتعاقد، وهو ليس كذلك، إنه دليل هاتف. في بعض الأحيان - المفوضية الأوروبية، إذا كان بإمكانهم إعادة تسمية [يتعذر تمييزه] إلى دليل الهاتف، فلن نكون خاضعين للقانون العام لحماية البيانات. لأنه في دليل الهاتف يمكنك معرفة من لديه رقم هاتف متاح على الإنترنت. لكن لقد كنت أنا.

لكننا قدمنا كيف نفعل الأشياء وكيف نتعامل مع الأمور، ولم تقم ICANN بعمل أي شيء. نحن ننظر في [يتعذر تمييزه] إذا كانت لدينا القواعد والأدوات الصحيحة وكانت دقة بيانات WHOIS أمرًا نتلقى شكاوى بشأنه ونعمل كثيرًا معه. وأريد أن أضع ذلك في الاعتبار. شكرًا لكم.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً لك، يوران. كافوس، أفترض أن طلب التحديث هذا ليس جديدًا.

ممثل إيران:

لا، بل طلب جديد. آسف شكرًا جزيلاً لك. عندما نقول الدقة، هل يمكن لمجلس الإدارة أو يوران أن يذكر حاليًا ما هي الدقة التي لدينا؟ 84 في المائة؟ وما هو الحد الذي نتطلع إليه في المستقبل بالنسبة المنوية؟ هل يمكنك الحصول على هذه الإجابة؟ شكرًا لكم.

يوران ماربي:

نحن نتحدث عن 2500 - لا، بضعة آلاف من قواعد البيانات المختلفة التي تغطي جميع الدول حول العالم، مع أكثر من 215 مليون اسم نطاق. إنه ليس نظامًا مركزيًا، ولا يمتلكه أي شخص بهذا المعنى ولم يكن القصد منه أبدًا أن يكون كذلك، وهو نقاش مثير للاهتمام للجنة الاستشارية الحكومية أيضًا.

إنها ليست مثل قاعدة بيانات العلامات التجارية. في أوروبا، على سبيل المثال، تخضع قاعدة بيانات العلامات التجارية لمؤسسة تابعة للاتحاد الأوروبي، وبالتالي لا تحتوي على أي قانون عام لحماية البيانات، لذا فهي مختلفة تمامًا. لكن ليس لدي إجابة، وسوف أتحقق مما إذا كانت لدينا أي آراء حول ذلك من منظور [يتعذر تمييزه]. لقد كان سؤالاً جيدًا. ونعتقد جميعًا أن الدقة مهمة في قواعد بيانات WHOIS. هذا هو السبب في أننا نضعها كأحد الأشياء التي يجب على المسجل الوفاء بها.

أعتقد في مكان آخر أنني قد زودتكم برابط لمسؤوليات حق المسجل، ويجب على المرء أن يضع بيانات WHOIS الصحيحة.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً لك، يوران. لقد انتهى الوقت المحدد. إذن أي ملاحظات أخيرة من أي شخص قبل أن نختم؟ إذا لم يكن كذلك، دعني أشكركم جميعًا كثيرًا. شكرًا لأعضاء مجلس الإدارة على وقتهم وردودهم الشاملة على أسئلتنا، وشكرًا لزملائي في اللجنة الاستشارية الحكومية على مشاركتهم النشطة. ولذلك سنعيد النظر في بقية أسئلتنا،

ويمكننا الاتفاق لاحقًا على كيفية توصيل بقية الأسئلة والحصول على إجابات ربما [بتعذر تمييزه] أو غير ذلك.

وفي غضون ذلك، بالنسبة لزملائي في اللجنة الاستشارية الحكومية، لدينا استراحة طويلة الآن، حيث تم إلغاء جلسة اللجنة المجتمعية. لذا يرجى العودة إلى غرفة اللجنة الاستشارية الحكومية في برنامج زووم Zoom الساعة 16:30 بتوقيت كانكون، والساعة 21:30 بالتوقيت العالمي المنسق، لاجتماعنا مع اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين. لذا يرجى أن تحضروا في الوقت، وشكرًا لكم جميعًا. الاجتماع انتهى.

شكرًا لك، منال. شكرًا لكم جميعًا.

مارتن بوتزمان:

[نهاية التدوين النصي]